

من الواقع الاقتصادي

اللحوم المستوردة والماركات

عباس الفالي

لعل من الظواهر اللافتة للنظر في اسوق اللحوم المستوردة الماركات التجارية لها (المراد والكيل والمهدى)، وهي تختبأ في ذهن المستهلك ان هذه اللحوم مقلية ، حيث ينادر إلى ذهن المستهلك ان برازيل أو تركية ، ويجري ذبحها وتعطيبها خارج العراق وتحمل هذه الماركات الحليلة التي تحمل عدداً بيضاً من الماركات، ماجعل الطبل عليه كثيراً في انتقاده هذه الشركات الاولى، وانحسرت غالباً بحسب الوكاء المتخصصين وعامة المفرد بعد اكتشاف المستهلكون نوعية هذه المنتجات التي لا ترقى إلى مستوى الدعاية التي سبقتها.

وفي كل هذا المشهد نجد ان نافت عناية مسجلي الماركات التجارية الى ضرورة الانتباه الى هذه المحاولات التي عاده ماندخل في باب المنافسة التجارية غير الصحيحة والتي تستخدم البعد البيني غير التجاري وهذا مالم تالفه العادات التجارية والنسقية للخصائص والسلع التي يصطبون لانتظار فيها اياً جهاز ليس من صلب عملها الدخول بالعمليات الاستثمارية والتجارية،

ما يجعل الامر بحاجة الى اعادة نظر وتدقيق وتحصيص ، وتدخل المران أولًا لتنشر قانوناً خاصاً بالماركات التجارية وتحديد الضوابط التي لاتقتصر على معابر الدینية والسياسية، فضلاً عن دور فاعل للجهات الرقابية والاعلامية للتوقف ملياً عند هذه الظاهرة ومحاولة التعامل معها ظاهرة اقتصادية تجارية تتعلق بمحاجات بعض الماركات التجارية التي ظل مشهد تجاري متهم بالسلع والبضائع الأجنبية، مع السعي لتفعيلقوانين التجاريين التي أفرجت الماركين السريع والغير المترافق بهم بشهادة السوق والاعراق السمعي والتعرفة الكمركية وحماية المستهلك والمنتوج المحلي، وهي بمجموعها تتعلق بهذه الظاهرة التي تستدعي التوقف والمعالجة حماية للمستهلك الذي اثقله الارتفاعات الاقتصادية.

ولم يكن الامر يقتصر على الاعمال بـ يتعلق بسلع وبضائع اخرى تتعجب بها الاسواق المحلية وبماركات تجارية بعضها غير اصلية ولاتنتهي الى الشركات نفسها، حيث يتطلب الامر تفعيل الدور الرقابي والفنى وتنشيط الصناعات المحلية اتجاهه دسارةة المستهلك الامر الذي يؤدي حتماً الى تقدير الاقتنان الاستيرادات الخارجية، وتدبر ثانية بتفعيل القوانين التجارية التي اقرت نهاية العام الماضي من قبل البرلمان السياق هي غاية في الاممية، وتعمل على ترتيب وتنظيم السوق الفعلى في الاممية، وتدرك ان تنتهي الى ان هذا الامر لم يكن مقتصرها على الماركات التجارية وقدر ما يتعلق بالتنوعية التي لا ترقى الى المتاجرات الأجنبية الأخرى.